الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم مالية و محاسبية

التخصص: مالية مؤسسة

دراسة المردوديات الإقتصادية في المؤسسة

دراسة حالة مجمع صيدال في الفترة (2014 – 2016)

من إعداد الطالبات:

- ✓ **أنصار صالحي**
- ✓ **إيناس ضلي**
- ✓ **كريمة مليك**

إشراف الدكتور: محمد البشير بن عمر

السنة الجامعية: 2018/2017

شكـر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم (وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) التوبة الأية 105.

نحمد الله الكريم العزيز على منه وكرمه، وتوفيقه لإتمام هذا العمل وإنجازه على هذا الشكل.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور الفاضل والأب الثاني لنا المشرف "بن عمر محمد البشير" حفظه الله ، وأيضا نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا لإتمام موضوع بحثنا .

وشكر خاص الى موظفين قسم العلوم المالية والمحاسبية وأخص بالذكر *فرحات كلثوم*.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إخراج هذا العمل جزاهم الله عنا كل خير .

الإهداء

الإهداء

الحمد لله الذي له كل الفضل في توفيقي على إنجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه:

إلى أول إسم تلفظت به شفاهي أمي الغالية، سندي وجنتي التي تنتهي الحروف ولاينتهي فضلها علينا حفضها الله وأطال في عمرها.

إلى أبي العزيز الذي طال ماتمنيت أن يكون في هذا اليوم لكن شاءت الأقدار أن لا يكون معي في هذا اليوم رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى من أتقاسم معهم دفئ العائلة اخوتي (عبد الرزاق–توفيق الجباري –أيمن) واخواتي (مريم –ليلى–صونيا).

الى زهور بيتنا (دعاء – وصال –تيماء–وائل –سراج الدين –ياسر–ناجي).

ولا أنسى صديقاتي ورفقات دربي: (فريال–نجوى–نسرين–سلمى–بشيرة–أنوار –هناء–إيناس ضلي–أنصار).

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

كريمة مليك .

الإهداء

قبل كل شئ أحمد الله عزوجل الذي لولا فضله علي هذا لما وفقت في عملي هذا .

إلى ثمرة هذا العمل إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود إلى الوجه المشرق والقلب الحنون أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها .

إلى من تحدى المصاعب وتحمل المتاعب من أجلنا ،وعلمني معنى الحياة الوالد الكريم حفظه الله وأطال في عمره .

إلى أخوتي الأفياء عبدالله .يوسف ونزارضياءالدين .

وأختي شيماء والمشاكس عبدالرحمان .

إلى الذي أشتاقت إليه عيناي وكان أن يكون معي في هذا اليوم والذي سيبقي هناك إلى روح جدي الغالي رحمة الله عليه .

إلى جدي وجداتي أطال الله في عمرهما .

إلى عائلة صالحي وخاصة أعمامي وعماتي وأبنائهم .

إلى عائلة جاب الله وكل من أخوالي وخالاتي وأبنائهم .

الأصدقاء .

مصعب ،شيماء ،إيمان ،إيناس ،بلقيس ،ماجدة ،كريمة ،كوثر .

إلى كل من علمني حرفا معلمي وأستاذي محمد بشير بن عمر .

إلى من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذا العمل المتواضع .

أنصار

الإهداء

قال تعالى(نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم) صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى حبيبي وشفيعي محمد صلى الله عليه وسلم

والى من قال فيهما الرحمن (وإخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا

إلى منهي النبض في قلبي والأحنفي شفتي أمي الحبيبة

إلى الرجل العظيم الذي أنار دربي وأوقد شمعتي أبي الحبيب

إلى إخوتي الأوفياء(نصر الدين –إسماعيل- وليد) وإلى أخواتي (الزهرة- إكرام)

والصغير المشاكس إبراهيم ، والكتكوته إسراء

إلى أعزاء قلبي (حجي – لؤي –زين الدين – رائد – وئام

إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى كل من يحمل لقب ظلي وعكيشي

إلى كل أصدقاء الدرب والمشوار(أنصار- ماجدة – بلقيس- إيمان – شيماء – هدى –كريمة)

إلى من أعزهم قلبي عائلة صالحي

وإلى من علمني حرفا أستاذي الفاضل محمد البشير بن عمر

إلى الأهل والأقارب ،وكل رفقاء الدرب من أصدقاء و زملاء

إلى من ساهم من قريب أو بعيد في غعداد هذا العمل المتواضع

إيناس

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	
التشكر	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الاشكال	IV
مقدمة	أ – ب
الفصل الأول: الاطار النظري حول المردوديات	
تمهيد	4
المبحث الاول: مدخل إلى المردودية وأهم مقاييسها	**5**
المطلب الاول: مفاهيم أساسية حول المردودية	5
المطلب الثاني: أهم مقاييس المردودية	7
المبحث الثاني: مكونات ومتطلبات المردودية	11
المطلب الاول:مكونات المردودية	11
المطلب الثاني: متطلبات المردودية	14
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمجمع الصناعي صيدال	
تمهيد	20
المبحث الاول: الإطار النظري حول المجمع الصناعي صيدال	21
المطلب الاول: النشأة والتطور التاريخي للمجمع الصناعي صيدال	21
المطلب الثاني: أهداف وأهمية المجمع الصناعي صيدال	25
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	27

المبحث الثاني : تحليل المردوديات في مجمع صيدال خلال السنوات(2014–2016)	31
المطلب الأول : تحليل المردودية الإقتصادية	32
المطلب الثاني : التحليل المردودية المالية	34
خلاصة الفصل	34
الخاتمة	36
قايمة المصادر والمراجع	
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1	بطاقة فنية مختصرة عن المجمع الصناعي صيدال	25 - 24
الجدول رقم 2	يوضح حساب معدل المردودية الإقتصادية للمجمع	31
الجدول رقم 3	يوضح حساب المردودية المالية للمجمع	32

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1	التمثيل البياني للهامش الإجمالي	8
الشكل رقم 2	يمثل الهيكل التنظيمي للمجمع الصناعي صيدال	**28**

مقدّمة

إن أهمية التحكيم في الإقتصاد الوطني ومسايرة النمو الإقتصادي للبلاد منذ السنوات الأولى للاستقلال ضرورة وهذه ما يتطلب تكاليف منظمة وإستراتيجية محكمة لتلبية متطلبات البلاد .

فالسعي نحو إتخاذ القرارت الرشيدة يدفعنا للتركيز على معياري الكفاءة والفعالية ،أي مدى قدرة هذه المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومدى تحقيق هدف من الأهداف المرجوة وهو تحقيق المستوى المقبول من المردودية.

والتحدث عن المردودية موضوعا هاما حيث تعد المردودية هدف أساسي تصبو أي مؤسسة إقتصادية إلى تحقيقها، وذلك أن المردودية أداة لقياس الفعالية الاقتصادية ومعيار لإتخاذ بعض القرارات الهامة ،كما أنها وسيلة هامة للمراقبة واتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة ، في سبيل ذلك تبدل هذه الأخيرة كل طاقتها الممكنة وتجند كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة التي تساعد في رفع الانتاج وتحقيق إنتاجية أكبر .

الإشكالية :

إنطلاقا مما قدمنا ولمعرفة وضعية المؤسسة نقوم بطرح الإشكالية التالية :

- كيف تساهم دراسة المردوديات في المؤسسة ؟

بذلك نطرح جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي :

ماهو مفهوم المردوديات في المؤسسة ؟وماهي أنواعها؟-

هل يمكن للمجمع الصناعي صيدال دراسة المردوديات ؟-

فرضيات الموضوع:

للإجابة على هذه الأسئلة قمنا بوضع الفرضيات التالية :

- المردودية هي فرق النتائج بين العمليات الخارجية والداخلية والتي تقوم بها المؤسسة وتنقسم إلى مردودية مالية وإقتصادية.
- يمكن للمجمع الصناعي صيدال دراسة المردوديات في المؤسسة.

دوافع إختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية في البحث عن هذا الموضوع.
- نظرا للأهمية والقيمة والدور الذي تلعبه المردودية داخل المؤسسة الإقتصادية .

أهمية الموضوع:

تسعى المؤسسة دائما إلى تحسين وضعها المالي من أجل المحافظة على بقائها واستمرارها دون مساعدة الغير لها، وذلك من خلال تحقيقها للتوازن من هيكلها المالي ،ويتم ذلك بتحليل المردودية.

أهداف الموضوع :

- إعطاء صورة جد واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة.
- تحديد دور المردودية في المؤسسة.
- تسليط الضوء على المردودية .
- زيادة كفاءتنا البحثية ورصيدنا المعرفي لهذا الموضوع ولهذا إرتأينا القيام بهذه الدراسة.

المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية البحث حاولنا اتباع المنهج التحليلي الوصفي بدراسة المجمع الصناعي صيدال ذلك باستخدام الكتب الأساسية في الموضوع والإعتماد على بعض المذكرات التي توفرت لنا بالإضافة إلى الجانب النظري ، أما في جانب دراسة الحالة فقمنا بتوظيف ما أتيح لنا من وثائق متعلقة بالمجمع الصناعي صيدال وبالقدر الذي نحتاجه في موضوعنا.

تقسيمات الموضوع:

ومن خلال هذا فقد قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين :

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للمردوديات وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

أولا : مدخل إلى المردودية وأهم مقاييسها .

ثانيا : مكونات ومتطلبات المردودية .

أسباب إختيار الموضوع

الإهتمام المتزايد بموضوع دراسة المردودية الاقتصادية في المؤسسة من قبل الباحثين، موضوع الدراسة يتناسب ويخدم مجال التخصص (مالية مؤسسة) الميول الشخصي للدراسة في هذا النوع من المواضيع بهدف التحكم في المفاهيم المتعلقة بالمردودية.

الفصل الأول

الاطار النظري حول المردوديات

تمهيد :

تعد المؤسسة النواة الأساسية للحياة الإقتصادية والخلية الأساسية لبنية الإقتصاد الوطني ،والتحدث عن المردودية موضوع جد هام، حيث من هذه الأخير تستطيع المؤسسة التحكم في قدرة هذه المؤسسة في السيطرة على الأمور الإنتاجية والإستقلال العقلاني ولكافة مواردهاالبشرية والمالية والمادية، لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق الى:

أولا : مفاهيم أساسية حول المردودية .

ثانيا : أهم مقايس المردودية.

المبحث الأول : مدخل إلى المردودية وأهم مقاييسها

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول المردودية

الفرع الأول : التعريف اللغوي للمردودية

يمكن تحديد عدة تعاريف للمردودية نذكر من بينها:[1]

تعريف المردودية:

يكن تعريف المردودية لغويا بالشكل التالي :المردودية مشتقة من فعل رد لأي رد ومعناه إعادته على التمام أي بدون نقصان منه على الأقل والمعنى اللغوي لها هو الشيء الذي يمكن أن ينتج لنا مردودا أو عائدا، أما أصل المردودية فهي مردود أو عائد والمؤسسة يكون لها مردودا إذا كانت نسبة الأم وال المتحصل عليها أكبر نسبة الأموال المستمرة أو المستعملة وهناك مفاهيم عدة

1. **تعريف "ريكاردو"**: هي عائد استخدام أرض فلاحية ملك للآخرين ،وبعبارة اخرى هي عبارة عن الربع المتحصل عليه نتيجة استخدام الأرض أي ما تقدمه الأرض نتيجة استغلالها.
2. **تعر يف كل من" forget وGymbery**:المردودية هي العلاقة الموجودة بين النتائج المتحصل عليها والوسائل التي استخدمت عليها للحصول على هذه النتائج.[2]
3. **تعريف "PlavzaLe وTeller .R**: المردودية هي الفرق النتائج بين العمليات الخارجية والداخلية التي تقوم بها المؤسسة.
4. **تعريف"بوخزار وكونصو"**: المردودية هي قاعدة تطبق على كل المراحل الاقتصادية وهذا يوضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والتي تعبر عنها العلاقة التالية.

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتائج}}{\text{الإمكانيات}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (01)$$

[1] بهلول صبيحة / طالبي نوال، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين ، مذكرة مكلمة لإستكمال متطلبات ماستلر أكاديمي في العلوم الأقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلاني بونعامة ، بخميس مليانة، 2017/2016 ، ص 15.

[2] مبارك مبروكي/ فيصل سويقات ، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم لتسيير، 2013/2012، ص3.

وحسب بعض الأخصائيين في المردودية هي الفرق بين المبالغ الاجمالية والتكاليف أو التدفقات لقاء هذا المردود ويسمى هذا الفرق بالربع أو الدخل الصافي وحسب **"بيار كونصو"** فإن المردودية هي القاعدة التي تطبق عامة على الكل على المراحل الإقتصادية وهذا يوضع الإمكانيات المالية والمادية.[1]

الفرع الثاني:التعريف الاصطلاحي للمردودية:

لقد ثار خلاف بين المحللين الماليين والاقتصاديين حول التعريف الشامل للمردودية ولكن بالرغم من الخلافات السابقة إلا أنهم يكادون يتفقون في النهاية إلا أن المردودية هي العلاقة التي توجد بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة في تحقيقه.[2]

ويمكن إعطاء مفهوم علمي دقيق للمردودية بعيدا عن تضارب آراء الاقتصادين والماليين.

فالمردودية تقيس مدى تحقيق مشروع المشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما أنها تعبر عن حصيلة النتائج السياسية والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص السيولة والوضع المالي .

وانطلاقا من المفاهيم السابقة يمكن أن نستخلص أن المردودية تعالج النشاط المالي خلال الفترة الزمنية المحددة للنشاط، وتهتم المؤسسة ويمكن حساب معدل المردودية وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية} = \frac{\text{الربح}}{\text{رأس المال}} \times 100 \quad \text{.....(02)}$$

إلا انه يجب معرفة أي نوع من أنواع المردودية فعند مقارنة ربع الأموال الخاصة نحصل علىمردودية التجارة وعند مقارنة أصول المؤسسة مع الربع فهذا يبين المردودية الاقتصادية أما المردودية الاجتماعية والسياسية فهي اهداف عامة للمؤسسة بغرض امتصاص البطالة كما يجب أن نفرق بين المردودية والربحية فالمردودية هي العلاقة بين النتائج المتحصل عليها الإمكانيات المستخدمة سواء كانت مادية او بشرية ومالية أما الربحية فلها علاقة مباشرة بالسعر حيث انها الفرق بين البيع وسعر التكلفة.

ومن خلال ذلك يتضح لنا مدى تطور مفهوم المردودية الذي كان في الأول يرتبط باستغلال الأرض ليشمل بعد ذلك كل العمليات المالية داخل المؤسسة ،كما يمكننا القول أن المردودية عبارة عن الربح المحصل عليه

[1] د.صالح الحناوي ،أدوات تحليل والتخطيط في الإدارة ،دار النهضة العربية ،ص64.
[2] أ. د. وليد ناجي الحيالي ،الإتجاعات الحديثة في التحليل المالي ، ص165.

بعد كل عملية بيع أو إنتاج أوتبادل وبعد ذلك طرح النفقات والتكاليف شريطة أن تكون الإمكانيات ضرورية مثل الأموال والقوة البشرية المتوفرة.[1]

المطلب الثاني:أهم مقاييس المردودية

يهتم بدراسة تفصيلة ومعمقة بمقياس المردودية على مستويات النتيجة والعلاقة التسلسلية التي تربط كل عنصر بأجر.[2]

الفرع الأول: مقاييس المردودية على مستويات النتيجة

1.الهامش الإجمالي : يعني الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها حيث يكون البيع لهذه المواد أو البضاعة على حالتها أي بدون إجراء أي تغيير عليها ويكون الهامش الإجمالي في المؤسسة التجارية أو القسم التجاري في حالة ما إذا كانت المؤسسة مزدوجة النشاط.

ويتم تقييم المبيعات من البضائع على اساس سعر بيع البضاعة بعد طرح التخفيضات التي قد تمنح إلى الزبائن، وكما الحال كذلك عند تقيم تكلفة البضاعة المباعة فإنها تحسب بمجموع ثمن شراء البضاعة وذلك مضاف إليها المصاريف التي تتعلق بها وهذا في حالة استعمال الجرد المستمر.

إذن الهامش الإجمالي ذو أهمية بالنسبة للمؤسسة التجارية في حالة دورة النشاط العادية، حيث يعبر عن تسييرها أي عن المصدر الحقيقي لأرباحها.

كما أنه يستعمل في قياس درجة مردودية المؤسسة التجارية ومقارنته بالمؤسسات الأخرى [3]من نفس النشاط ومن قطاعات اخرى وذلك بالنظر الى النسب النموذجية المحددة ومن هذه النسب:

$$\frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{مبيعات البضاعة}} \quad ، \quad \frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{تكلفة البضاعة المستهلكة}}$$

الهامش الإجمالي على مبيعات البضاعة، الهامش الإجمالي على تكلفة البضائع المستهلكة .

إن تغيير في الهامش الإجمالي من دورة استغلالية إلى أخرى يرجع للأسباب وهي عند ارتفاع سعر البيع الوحدة الصافي أو سواء انخفاض سعر تكلفة البضاعة المباعة أوكلاهما في نفس الوقت.

[1] أ .د. وليد ناجي الحيالي ،مرجع سابق ،ص165.
[2] مبارك مبروكي / فيصل سويقات ،مرجع سابق ، ص5.
[3] ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ،الجزء الأول دار المحمدية العامة 1990 الجزائر ، ص75.

ومن بين فوائد حساب الهامش الإجمالي في التسيير هو أنه يتمتع بقياس ومراقبة القدرة التجارية للمؤسسة لذا فعند حدوث أي تغيير في الهامش الإجمالي يجب أن نبحث عن مسؤولية التي قد تعود إلى سياسة الشراء الغير الجيدة ،كما أنه يستعمل كأساس للتقديرات.[1]

ويمكن تمثيل الهامش الإجمالي بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(01): التمثيل البياني للهامش الإجمالي:

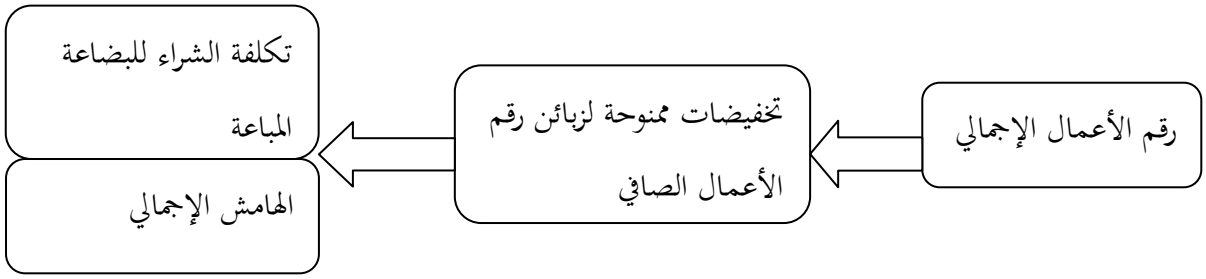

من خلال الشكل البياني للهامش الإجمالي نلاحظ أن هذا الأخير يتعلق بطريقة تقييم المخزونات المباعة، وعلى هذا الأساس تحدد تكلفة السلع المباعة وبالتالي الهامش الإجمالي لذا يجب على المسيرين أو المديرين المؤسسات الاقتصادية أن يتحققوا من استمرارية طرق التقييم واختيار أحسنها.

2.القيمة المضافة: تعني الفرق بين الإنتاج من جهة والاستخدامات الوسطية من السلع والخدمات والمتحصل عليها من الغير والمستعملة من هذا الإنتاج من جهة ثانية وحسب المخطط الوطني للمحاسبة فإن القيمة المضافة في الوحدات التجارية تعبر عن الفرق بين الهامش الإجمالي واللوازم والخدمات المستهلكة، أما في الوحدات الإنتاجية فتساوي الى الفرق بين الإنتاج المخزون وإنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة، وتحسب القيمة المضافة كما يلي:[2]

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج x مستلزمات الإنتاج من السلع والخدمات.....(03)

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ،ص76.

[2] بن شليف محمد أمين ، أهمية المحاسبة التحليلية في تحسين المردودية المبيعات مذكرة لنيل شهادة ليسانس غير منشورة المركز الجامعي يحي فارس المدية ، 2003، ص22.

ويكمن دور القيمة المضافة في مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني (الدخل الوطني)و كذلك كمقياس لحجم ودرجة تكامل العمودي أو الداخلي للمؤسسة وكمقياس للمؤسسة وكمقياس لتطوير قدرة المؤسسة وذلك باستعمال النسبة التالية:

القيمة المضافة /إنتاج السنوات المتتالية.....(04)

3.نتيجة الاستغلال: وهي تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي لدورة معينة وتتمثل في الفرق بين مصاريف المؤسسة والنواتج وتخص العناصر المرتبطة بالإنتاج والاستغلال وهي نتيجة تظهر في جدول حسابات النتائج.[1]

ويعبر عنها بالمعنى الحقيقي لمصلحة الأعمال التي تنجزها المؤسسة خلال فترة النشاط العادية وتأخذ كل الإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في أي انحراف ،وهذا إذا توفر عنصر الاستقلالية التامة في الوسائل المؤدية إلى تحقيق الهدف المنشود وخاصة الأهداف التسويقية والمتمثلة في سياسة تحيد النقدي تحدد من طرف الحكومة وذلك بمراعات دخل المواطنين ودراستها،وهكذا فإن المؤسسات أو الفروع التابعة لها التي تعمل بمثل هذه السلع قد تحقق خسارة في نتيجة الاستغلال وهذا راجع الآن إيراداتها لا تغطي كل تكاليفها ونتيجة خسارة مثل هذه المؤسسات ترجع إلى أسباب سياسية واجتماعية معينة ولمن تكون هذه الأخيرة قادرة على مواكبة سير التطور التقني .[2]

4.النتيجة الصافية: تعتبر هذه النتيجة مؤشرا مهم لقياس مردودية الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة، وكذا لحساب مردودية عناصر الأصول الثابتة وهي النتيجة التي تظهر بعد خصم الضرائب على أرباح الشركات.[3]

الفرع الثاني : مقاييس أخرى للمردودية .

1. التدفق النقدي: إن اعتبار النتيجة وحدها مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو مقياس المردودية لا يمكن أن يكون كاملا وصحيحا نظرا لأن المؤسسة تستعمل الاهتلاكات وهذه الأخيرة تؤثر على تحديد النتيجة النهائية المؤسسة والتي تعبر عن إيرادها.

وينقسم الفائض النقدي إلى قسمين هما:

فائض النقدي الإجمالي = النتيجة الإجمالية + الاهتلاكات + المؤونات .....(05)

[1] مبارك مبروكي / فيصل سويقات ، مرجع سابق ،ص7.
[2] ناصر دادي عدون و مرجع سابق ،ص83
[3] مبارك مبروكي / فيصل سويقات ،مرجع سابق ،ص8.

فائض النقدي الصافي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + المؤونات .....(06)

2. **التمويل الذاتي:** يعني إمكانية المؤسسة من تمويل نفسها وذلك من خلال نشاطها ،وهذا بعد الحصول على نتيجة الدورة مضافا إليها عنصرين هامان داخل المؤسسة وهو الاهتلاكات والمؤونات وقبل الوصول إلى قدرة التمويل الذاتي، تمر على يسمى بالفائض النقدي الذي سبق التطرق إليه.

التمويل الذاتي= التدفق النقدي الصافي- الأرباح الموزعة .....(07)

ويمكن تقديم التمويل الذاتي على أنه مجموع المواد المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة لغرض تطوير نشاطها والاستقلالية من التمويل الخارجي ويستعمل التمويل الذاتي في المجالات التالية :

- امكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار في برامج استثمارية للمؤسسة.
- امكانية دفع السندات والاسهم.
- امكانية تعديل او تصحيح عدم كفاية رأس مال العامل الصافي أيتحقيق شروط التوازن الدائم.[1]

[1] مبارك مبروكي / فيصل سويقات ، مرجع سابق ، ص9.

المبحث الثاني: مكونات ومتطلبات المردودية:

بعد تطرقنا لمفهوم المردودية وتعرفنا على اهم مقاييسها سنتطرق الآن للأنواع المختلفة للمردودية وأهمها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية ولها دور في ربحية المؤسسة.

المطلب الأول: مكونات المردودية.

تتكون هذه المكونات من مكوينين اثنين هما المكونات الاقتصادية والمالية.

الفرع الأول:المكونات الإقتصادية.

تتكون من عنصرين هامين يتمثلان في:

أولا: الإنتاجية:[1]

عرف"**بول مالي** "الإنتاجية من منطق كونها مؤشرا بالكفاية بأنها ترتبط بين الفعالية للوصول إلى الأهداف والكفاية في حسن استخدام الموارد والعناصر الإنتاجية المتاحة بغية بلوغ الهدف.

وتتمثل أهميتها في مستويات عدة بالنسبة للفرد العامل والمؤسسة المستهلك والمجتمع ككل فبالنسبة للمؤسسة فإنها تعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الموارد والإمكانيات للحصول على أحسن نتيجة ممكنة.

وقد ذكر كل من E.ellon وزميله J.Sdesan بأن التغيرات التي تطرأ على مستويات الإنتاجية يمكن أن يكون تكون لها أثار جد عميقة على عدد من القضايا ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية مثل معدل التنمية أو ارتفاع مستوى المعيشة، تحسين ميزان المدفوعات لسيطرة على التضخم

الإنتاجية عبارة عن مؤشر الدي يمكن من خلالهمعرفة إمكانية دالة الإنتاج والتموين حيث تقاس الإنتاجية بالعلاقة التالية:

الإنتاجية= القيمة المضافة / الأصول الثابته.....(08)

والمفهوم العام للإنتاجية يوحي على انها غالبا ما تستخدم العلاقة النسبية بين كمية الإنتاج من المنتجات والخدمات (المخرجات) وكمية الموارد التي استخدمت في تحقيق هذه الكمية من الإنتاج (المدخلات) ويمكن قياس الإنتاجية كالاتي:

الإنتاجية الكلية = الإنتاج / عناصر الإنتاج = المخرجات/ المدخلات .....(09)

[1] محمد ـمين بن شليف بوسماحة فاروق ، مرجع سابق ،ص 24.

أي الإنتاجية الكاملة = الإنتاج على رأس المال + العمل + الموارد البشرية+ التنظيم.....(10)

أما الإنتاجية الجزئية تتمثل في:

إنتاجية عنصر العمل = المخرجات الكلية على مدخلات عنصر العمل.....(11)

مستوى إنتاجية العمل = وقت العمل / كمية الإنتاج = Q / T (مقياس الزمني).....(12)

إنتاجيةالمواد الأولية =مدخلات المواد الأولية /المخرجات الكلية .....(13)

إن تمكنت المؤسسة من تحقيق إنتاجية جديدة من العناصر المكونة لنظامها ،فإن المردودية عند ئذ سوف تتحقق وبصفة جيدة.[1]

ثانيا: الفعالية:[2]

إن مقياس فعالية رأس المال هو معدل دوران راس المال المستخدم، أي كلما كانت سرعة الدوران أسرع كانت الفعالية اكثر، والفعالية هي مدى إنتاجية العامل أو الألة مقارنة بالإمكانيات المتاحة، إن سرعة الدوران نستطيع تطبيقها على كل عناصر الموجودات للأصول او الأموال الخاصة وذلك بتطبيق العلاقة التالية :

رقم الإعمال / إجمالي الأصول .....(14)

ومن الجانب المالي تظهر بالعلاقة التالية:

مجموع الأصول / الأموال الخاصة .....(15)

[1] د ردوري لحسن ، التشخيصالمالي ، مطبوعة لسنة الاولى ماستر تخصص مالية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2015/2014،ص64.

[2] قرش عبد الوهاب ، دراسة وتحليل مردودية وكالة بنكية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة في ابنوك ، المدرسة العليا للتجارة و اغا، الجزائر ، 2003،ص 3

إن هذه النسبة تعبر على مدى فعالية استعمال رأس المال من طرف المؤسسة كما تعبر عن الشروط التي تستعمل الوسائل في ظلها وذلك ضمان نجاح الإنتاج فإن:

سرعة دوران الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول.....(16)

غير أنه من الناحية المالية يفضل استعمال دوران راس المال المستثمر أي العلاقة: رقم الأعمال على الأموال الخاصة

وهذه النسبة تحدد لنا الحالة الحقيقية او الفعالية للمؤسسة من زاويتين:

- زاوية زيادة رقم الأعمال
- زاوية زيادة المديونية للمؤسسة

ونستطيع ضم الفعالية من بين المكونات الأخرى للمردودية وتقيس لنا هذه الأخيرة معدل فعالية رأس المال المستعمل الاقتصادي وذلك بواسطة معدل سرعة دوران رأس المال وهناكمباشرة على قياسات راس المال المستعمل ونذكر منها:

- الأصول الثابتة الاجتماعية والاصول الثابتة الصافية
- الأصول الإجمالية
- الأصول الثابتة للاستغلال (إجمالية أو صافية)

ويمكن تطبيق سرعة الدوران على كل العناصر الموجودة وخاصة رأس المال كان هذه الأخيرة مدمج في الأصول الإجمالية أو الأصول الثابتة أو في الأموال الخاصة.

إن رقم الأعمال على مجموع الأصول تكون هذه العلاقة المستعملة دائما ويمكن كتابتها بصورة رياضية :

رقم الأعمال / مجموع الأصول.....(17)

إن النسبة المذكورة سابقا تقيس لنا مدى فعالية رأس المال المستعمل داخل المؤسسة مرهون باستعمال تقنيات حديثة وهناك لهدف تحقيق إنتاجية أكثر وكذا ضمان التبادل

الفرع الثاني :المكونات المالية.

إن التسيير الجيد والفعال في استخدام رأس المال يؤديان حتما إلى إيجابية تتعلق بالفائض الاجمالي للاستغلال ،إن المردودية المالية للأموال الخاصة تتأثر مباشرة بالاقتراض والاستدانة من الغير. [1]

إن المردودية المالية والمتمثلة في رأس المال المؤسسة تعتمد على الفائض المالي للموزع ، فكلما كانت العناصر المكونة لرأس مال المؤسسة مستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة أحسن ،وبالتالي تحقيق مردودية أفضل.

الجزء الأول من العلاقة يمثل الهامش الإجمالي الصافي وتقيس هذه النسبة درجة استعمال موجودات المؤسسة وتعتبر أيضا على فعالية رقم الأعمال المحقق .

أما الجزء الثاني فهو يعبر على درجة استعمال المؤسسة لجميع أصولها وتسمح أيضا بتقييم فعالية التسيير داخل المؤسسة وتتأثر هذه النسبة بظروف السوق والمنافسة في انخفاض أسعار البيع مثلا أوارتفاع في تكاليف الإنتاج أو التوزيع .

إن الاستعمال الجيد والحسن لرأسمال المؤسسة ومستوى وتطورها وهذا الاستعمال الحسن يؤدى إلى تحسين نتيجة جديدة ذات طابع اقتصاديوهذا طبقا عن تعريف منتوجاتها السنوية وهذا يقاس بالفائض الإجمالي للاستغلال، ومنه نستطيع القول أنّ تأثير المردودية المالية للأموال الخاصة بالمديونية، غالبا يعود إلى أن الفوائد تعتبر عبئا على المؤسسة أي أنها تكلفة إضافية وهي طبقا تأثر على مستوى النتيجة.

المطلب الثاني. متطلبات المردودية.

تكمن متطلبات، المردودية في المراقبة وهي عملية هامة تقوم بمعالجة الانحرافات بسرعة وفي وقت زمني قصير وكذلك قياس المردودية[2].

الفرع الأول : مراقبة المردودية

إن مراقبة المردودية عملية جد هامة وبالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات بسرعة وفي وقت قصير وهذه المراقبة تستلزم إجراءات منها:

1. وضع تقديرات مقصلة على النتائج المالية و الاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة.

[1] بلحية فتيحة، دراسة علاقة إرتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة ورقلة 2012، ص 44.
[2] بليحة فتيحة ،مرجع سابق ،ص45.

2. تحديد فوري للانحرافات، وهذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدرة وتحليل مصادر الخلل وأسبابه سواء داخلية أو خارجية.
3. اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات بحيث تكون هذه الإجراءات مدروسة ومناقشة من أجل الاقتراب إلى مسار الأهداف الموضوعة، أو تحديد أهداف أخرى ومراقبة المردودية عملية مستمرة تكون على أمام الوثائق والمعلومات المحاسبية ولا تقع هذه العملية كلية على المسؤول المالي بل يتحمل مراقبة التسيير الجزء الأول من المردودية فقد يتعدى اهتمامه إليها أي المردودية المالية الاقتصادية وذلك باستخدام التقنيات التقديرية.

- نظام نقدي للمعلوماتية كوضع الميزانية التقديرية.
- مصلحة الدراسات الاقتصادية
- تحليل النتائج عن طريق المحاسبة التحليلية .

وهنا يمكن القول أن المراقبة المردودية تقع على عاتق المسؤول المالي بالدرجة الأولى وكذا مراقب التسيير فهما مطالبان بالتجاوز مع أهداف المؤسسة وذلك باتخاذ التدابير الفعالة وتوفير كل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تساعدها على مراقبة المردودية بأحسن وجه وتمكن من الحفاظ على نتائج المؤسسة.

لا يمكن للمؤسسة تصحيح الانحرافات الناجمة عن الفرق بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة في الوقت وجيز إلا بواسطة مراقبة المردودية، ولكي تقوم بعملية الرقابة على أحسن وجه لابد من إتباع الإجراءات التالية :

1. إجراء تنبؤات مفصلة وماله قصة عن النتائج المالية والاقتصادية.
2. تحليل فوري للانحرافات الناجمة عند مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة والتي لم يتم تقديرها.
3. اتخاذ إجراءات والتي من شأنها تقليص من حدة الانحرافات و المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية.

من الملاحظ أن في المؤسسة تقع المراقبة للمردودية بالدرجة الأولى على عاتق المسؤول المالي لهذه المؤسسة وكذا مراقب التسيير داخل المؤسسة.

إنّ المردودية تكون دائما في المؤسسة الخاصّة بأحدى الأهداف الموكلة للمسؤول المالي حيث أن هذا الأخير مسندة إليه مهمة التجارب مع متطلبات المساهمين هذا من جهة ومن جهة ثانية مراقبة المردودية لتنفذ فيما بعد على أساس إمداد بكافة البيانات والمعلومات والمستندات والوثائق الحاسبية التي يحتاج إليها المسؤول المالي.

وذلك قصد مهامه ومنه يتضح أن المحاسب المالي لا يتحمل كلية مراقبة المردودية على الوجه المحدد بصفة عامة مراقب التسيير لا يهتم فقط بالمردودية المالية بل يتعدى إلى الاهتمام بالمردودية الاقتصادية للمؤسسة وهذا الأخير يستعمل عادة تقنيات الإنتاج للمسؤول المالي ومن بين هذه التقنيات تذكر ما يلي:

- المحاسبة التحليلية.
- مصلحة الدراسات الاقتصادية.

وبصفة عامة هذا ما يمكنه من ضبط مراقبة المردودية بصورة مستمرة أي المسؤولية الملقاة على كاهل كل من مراقب المالي ومراقب التسيير حيث يجب أن تكون خالية من الغموض في الميدان العملي مما يتضح أن هذه التفرقة بعيدة عن التطبيق في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة تجد أن المراقب المالي يقوم بمراقبة المردودية المتعلقة بالأموال الخاصة أما مراقب التسيير يهتم بالمراقبة المنتظمة للمردودية من خلال دراسة للميزانية .[1]

الفرع الثاني ::قياس المردودية .

ومن بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فإن قياس المردودية شيء مهم جيدا لابد منه قصد اكتشاف ومعرفة نقاط الضعف والقوة وذلك لهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم وفي جميع المؤسسات الوطنية نجد أنّ التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمحاسبة.[2]

إن التحاليل التميز وخاصة على مستوى دراسات المردودية المعينة ففي المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما:

- المحاسبة العامة.
- المحاسبة التحليلية .

يمكن إعطاء مفهوم أو تعريف لكل من المحاسبة العامة والتحليلية ومدى العلاقة التي تربط كل من هذين الفرعين المتعاملين على المنظور التسييري.

لذا نجد المحاسبة العامة « تهتتم بنشاطات المؤسسة والعمليات الاقتصادية في شكل تدفقات بين المؤسسة ومختلف عملائها وكذا عملها في تسجيل تدفقات المؤسسة مع الأعوان الاقتصاديين الأخرين مقيمة بالوحدات النقدية ».

عكس المحاسبة التحليلية التي هي « تقنية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة ومصادر أخرى وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوئها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وقياسها وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة وكذا مراقبة المسؤوليات سواء كانت على مستوى التنفيذ أو الإدارة وهي أداة ضرورية لتسيير المؤسسات ».

[1] مبارك مبروكي / فيصل سويقات ، مرجع سابق ،ص ص 18- 19.
[2] ناصر دادي عدون ،المحاسبة التحليلية ، دار البحث ، ص97.

ففي المنظور التسييري يسمح باعتبار عملية الجمع ومعالجة المعلومات وتبويبها تبدأ بالمحاسبة العامة وتتابع في المحاسبة التحليلية لكن في العنصر ستسلط الضوء على النتائج المحسوبة أو التي يمكن حسابها في المحاسبة العامة إن النتائج الناشئة عن المحاسبية العامة تحتوي على صفتين هما[1]:

- من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية أو السنة المحاسبية.
- ومن جهة أخرى يخصان مجموع نشاطات المؤسسة ومن خلال هذين الصفتين نستطيع المعرفة في مرحلة معينة المردودية الإجمالية للمردودية ومن أجل غاية المراقبة القياس المطلق للمردودية يجب أن يكمل بالقياس النسبي والذي نعبر عنه في صيغة معدلات و النسبة هي النتيجة مقسومة على مجموع الأصول وبالصيغة الرياضية كالتالي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول إن هذه النسبة تقيس لنا مردودية رؤوس الأموال المستثمر في المؤسسة أو بعبارة أخرى مردودية الاستغلال والتي تدرس عن طريق التحليل التقيلدي أي تحليل التكاليف والحجم والربح والنسبة هي: مجموع الأصول مقسومة على الأموال الخاصة وبشكل رياضي كالتالي:

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وهذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة الاستدانة للمؤسسة وتسطيع كتابتها بشكل إلى نسبة الديون على الأموال الخاصة زائد واحد و بشكل رياضي كالتالي :

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} = 1+\frac{\text{الديون}}{\text{الخاصة الخاصة}}$$

نلاحظ ظهور معدل الإستدانة، وبتحويل هذا المعدل تحصل على عملية آلية تسمى بتأثير الرافع ، وأخيرا نستطيع بأنه هناك علاقة ربط بين مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة ومردودية الأستغلال وكذلك بدرجة الإستدانة.

[1] مبارك مبروكي /فيصل سويقات ،مرجع سابق ،ص20.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لموضوع المردودية في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

المردودية لها هدف وهو تحقيق الربح من أجل البقاء والذي يعتبر عاملا للرفع من الإنتاجية الإجمالية للمؤسسة.

وفي الأخير نستطيع القول أن المردودية لها أهمية بليغة في إتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالدفع بالمؤسسة نحو الرقي وتنميتها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية للمجمّع الصناعي صيدال

تمهيد:

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري الذي يتعلق بالمردودية للمؤسسة وبعدما تعرفنا على ماهيتها، وأهميتها باعتبارها متغيرة إستراتيجية في قرارات المؤسسة ،ومؤشر مهم يكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة ،ويجعل المسيرين ملمين بكل الجوانب المالية،وكذا الجوانب التي تتحكم بها، سنحاول أن نطبق بعض الأدوات والمؤشرات التي تعرضنا لها في الجانب النظري على المجمع الصناعي صيدال ،والتي ستكون ميدانا دراستنا لمردودياتها من الجانب المالي لإنجاز هذه الدراسة سنعتمد على المنهجية التالية في الجزء التطبيقي:

الفصل الثاني من الجزء التطبيقي يتناول مبحثين:

- في البحث الأول : الإطار النظري حول المجمع الصناعي صيدال.
- في المبحث الثاني : تحليل المردوديات في المجمع الصناعي صيدال خلال السنوات(2014-2016).

المبحث الأول: الإطار النظري حول المجمع الصناعي صيدال

يعتبر المجمع الصناعي صيدال رائدا في مجال الصناعة الصيدلانية في الجزائر، فصيدال تغطي لوحدها اليوم في السوق الجزائرية من الطلب وتشبع حاجياته لأكثر من 300 منتج صيدلاني مما تنتجه بمختلف أنواعه، حيث تستحوذ على نسبة كبيرة منه والتي تقدر بحوالي 80%، بينما القطاع الخاص يشارك في إنتاج الأدوية بحصة قليلة تقدر بحوالي 20%، ولقد سمحت النتائج المشجعة التي وصلت إليها صيدال بأن تطمح إلى تحقيق موقع أكثر قوة في السوق وهذا بتوسيع تشكيلاتها لأصناف علاجية ضرورية. من هنا يمكن التطرق في هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي لمجمع صيدال

مر المجمع بعدة مراحل منذ نشأته، أدى ذلك إلى عدة تغيرات على المستوى التنظيمي للمجمع وإعادة الهيكلة المركزية للمؤسسة الأم، وكذا على مستوى الأنشطة التي يقوم بها، حيث يعتبر مجمع صيدال المؤسسة الوطنية المستقبلية لصناعة الدواء في الجزائر باعتبارها التواجد العمومي الوحيد في سوق الدواء الجزائري.

الفرع الأول: النشأة والتطور التاريخي لمجمع صيدال[1]

تعود جذور صيدال إلى الصيدلة المركزية الجزائرية التي أنشئت سنة 1969، والتي أوكل لها مهمة ضمان، استيراد، تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستعمال البشري عبر التراب الوطني، حيث استطاعت هذه المؤسسة أن تستحوذ على سوق الدواء بالجزائر بشكل تدريجي، ولغرض الاضطلاع بمهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971 وحدة الإنتاج بالحراش، حيث تم إعادة تنظيم مصنع الحراش ومن خلال الاستفادة من سياسة عمليات التأميم التي شهدتها الجزائر آنذاك، إذ تم تأميم مخبرين فرنسيين لإنتاج الأدوية بالجزائر هما BAZ الذي تأسس سنة 1964 وتم تأميمه سنة 1971 بنسبة 51% ليتم تأميمه بشكل كامل سنة 1977 وهو يمثل فارمال MERELL TROUDE حاليا ومخبر سنة 1954 وتم تأميمه سنة 1971 بنسبة51% ليتم تأميمه بنسبة 100% سنة 1977 والذي يمثل بيوتيك حاليا.

وفي سنة 1982 تم تحويل وحدة الإنتاج إلى مؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني بعد إعادة الهيكلة التي مست الصيدلة المركزية الجزائرية، وتمثلت ممتلكات المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني في وحدات الإنتاج بالجزائر

[1] قلال مريم ، كيفية ترويج الأدوية في الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير قسم العلوم التجارية تخصص تسويق ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2014/2013 ، ص ص 113-114.

العاصمة، بالإضافة لمشروع المضادات الحيوية بالمدية (أنتي بيوتيك) الذي كان بحوزة الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية الذي تم ضمه إليها رسميا سنة 1988 .

وفي سنة 1989 وفي إطار قانون استقلالية المؤسسات تم تغيير تسمية المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية لتصبح تحت اسم" صيدال"، مؤسسة ذات أسهم، وهي مؤسسة عمومية ذات استقلالية في التسيير، حيث تخضع لمراقبة صندوق المساهمة بترو كيمياء وصيدلة، وهي الفترة التي كان فيها لصناديق المساهمة دور في مراقبة المؤسسات العمومية، باعتبارها الجهة التي تمثل ملكية
الدولة على المؤسسات الاقتصادية العمومية.

ولقد سمحت التعديلات التي أجريت سنة 1993 على القانون الأساسي للمؤسسة، بمشاركتها في كل عملية صناعية أو تجارية من شأنها خدمة هدفها الاجتماعي، سواء بإنشاء مؤسسات جديدة أو فروع تابعة للمؤسسة .وقد تزامن ذلك مع استفادتها من إعادة هيكلة مالية تحملت الدولة على إثرها جميع ديونها وخسائرها وذلك في إطار برنامج إعادة الهيكلة المالية لمؤسسات القطاع العمومي.

وفي سنة 1996، وفي إطار الإصلاح الذي مس المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال إنشاء الشركات القابضة التي حلت محل صناديق المساهمة، أصبحت المؤسسة العمومية القابضة كيمياء – صيدلة تملك رأسمال شركة صيدال بنسبة 100%باعتبار أن المؤسسات القابضة المستحدثة تمثل ملكية الدولة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

في سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، أنتيبيوتيكال وبيوتيك).

وفي سنة 1998 خضعت مؤسسة صيدال إلى إعادة هيكلة تم بموجبها تحويلها إلى مجمع ليصبح اسمها "المجمع الصناعي صيدال "مؤسسة ذات أسهم برأسمال اجتماعي، حيث تتمثل مهمتها في الإنتاج والتجارة في كل ما يتعلق بالمواد الصيدلانية والكيماوية بأشكالها المختلفة (مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة) للاستعمال البشري والحيواني، كما أنها تبحث في المجال الطبي وصناعة الأدوية.

وفي سنة 2005 وبالضبط في فيفري تحصل المجمع على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000 منحتها الجمعية الفرنسية للمراجعة والجودة (AFAQ)، كما تم إنشاء مصنع الأنسولين بمواصفات عالمية بقسنطينة.

وفي سنة 2006 تم اختيار المجمع الصناعي صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 145 مؤسسة كبرى من أجل خصوصيتها واستكمال فتح رأسمالها والبحث عن شريك استراتيجي بهدف تحسين قدرتها التنافسية .

ومن ملامح هذا النمو والتطور الملحوظ الذي أحدثه المجمع بلوغ الإنتاج سنة 1999 مستوى قياسي يزيد عن 110 مليون وحدة بيع، وهو ما يمثل عشرة أضعاف ما كان عليه قبل عشر سنوات من حيث القيمة.

وفي سنة 2009 رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميديال إلى حدود 59 %.

وفي سنة 2010، قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "وتافكو" من 38.75 % إلى 44.51 %

وفي سنة 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال إيبيرال إلى حدود 60 %.

وفي جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه عن طريق الامتصاص: أنتيبيوتيكال، وفارمال، وبيوتيك.

ومن خلال عرض نشأة المجمع وتاريخ تطوره يمكن إدراج بطاقة فنية عن المجمع الصناعي صيدال في الجدول كما يلي: [1]

الجدول رقم (2-1): بطاقة فنية مختصرة عن المجمع الصناعي صيدال

بيانات المجمع	استخدامات مجمع الصناعي صيدال
رأس المال الاجتماعي	شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي 2.500.000.000 دينار جزائري.
طبيعة العملية	العرض العمومي للبيع ثابت بسبة 20% من رأسمال الاجتماعي أي ما يعادل 2.000.000 سهم.
طبيعة الأسهم	أسهم اسمية
عدد المساهمين الجدد	19288 مساهم جديد
المساهم الرئيسي	الشركة العمومية القابضة كيمياء- صيدلة بنسبة 80%.
العملية المنجزة	عرض عمومي لبيع 2.000.000 سهم اسمي بقيمة 250 دينار جزائري للسهم وبسعر إصدار 800 دينار جزائري للسهم.
تاريخ العرض	من 15 فيفري إلى غاية 15 مارس 1999.
تاريخ الدخول إلى البورصة	17 جويلية 1999

[1] قلال مريم ، مرجع سابق ، ص 117.

تاريخ أول تسعيرة في البورصة	20 سبتمبر 1999
أول تأشيرة للجنة وتنظيم ومراقبة عمليات البورصة	التأشيرة رقم 98- 04 ديسمبر 1998

المصدر: www.**cosob**.org

الفرع الثاني: مفهوم مجمع صيدال (أبعاده ومهامه)

يمكن التعرض في هذا الفرع إلى مجموعة من العناصر التالية:

أولا: تعريف مجمع صيدال

صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري، حيث تمثل النسبة 80% من رأسمال صيدال ملك للدولة والـ 20 % المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص، وتكمن المهمة الرئيسية له في تطوير صيدال، والإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

ومجمع صيدال متخصّص في صناعة المنتجات الصيدلانية ويعتبر من الرواد في ميدان الأدوية على الصعيد الوطني وقطبا هاما للصناعة الصيدلانية على مستوى البحر الأبيض المتوسط، ويتمتع بخبرة تفوق ثلاثين سنة في ميدان الصناعة الصيدلانية.

كما تعتبر صيدال من المؤسسات الأولى التي تم دخولها لبورصة القيم المتداولة بالجزائر، إلى جانب ذلك دخلت صيدال في عقود شراكة مع أكبر المخابر الأجنبية للاستثمار في القطاع الصيدلاني، حيث تم إبرام عدة اتفاقيات في هذا المجال. ويتكون المجمع من عدة مديريات مركزية[1].

ثانيا: الأبعاد المستقبلية ومهام مجمع صيدال

1 الأبعاد المستقبلية للمجمع:

ومن أهم المساعي والأبعاد التي يسعى إليها المجمع مستقبلا والتي يتم تحقيقها نوجزها في النقاط التالية:

- رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية.
- رفع رقم الأعمال.
- زيادة الرفع من تحسين مردود آلات الإنتاج بعمل على نقل التكنولوجيا واكتساب المعرفة.

- تحسين نوعية منتج صيدال للوصول إلى المقاييس الدولية للجودة.
- توسيع قائمة الإنتاج من خلال صنع أدوية في مجال الطب الحيواني.
- اقتحام الأسواق الأجنبية قصد توسع حصتها السوقية.
- تقديم منتجات ذات جودة ممتازة وبسعر تنافسي.
- تكثيف مجهداتها في تكوين وتأهيل الموظفين قصد تميزها في الكفاءات.
- تعزيز سمعة ومكانة المجتمع في الداخل والخارج.
- إقامة شراكات مع الأسواق الإقليمية والأجنبية.

2 مهام مجمع صيدال:

ويمكن تقسيم مهام المجمع إلى مهام أساسية وأخرى ثانوية، حيث تتمثل المهام الأساسية في ما يلي:

- القيام بالبحوث التطبيقية وتطوير الأدوية الجنسية.
- الاهتمام أكثر بالمهام التجارية، التوزيع والتسويق لمنتجات المجمع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية والسعي لاختراق الأسواق الدولية.
- تأمين الجودة ومراقبة تحليل وتركيب الدواء.
- إنتاج الأساس الفعال للمضادات الحيوية.
- إنتاج مواد مخصصة لصناعة الدواء.

وتتمثل المهام غير الرئيسية للمجمع في:

- إنتاج منتجات التعبئة والتغليف.
- صيانة ذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية.
- عبور ونقل السلع.
- تقديم خدمات التشكيل أو التركيب والتحليل[1].

المطلب الثاني: أهداف وأهمية مجمع صيدال

يمر مجمع صيدال في السنوات الأخيرة بتطورات متسارعة بعد تحقيقه للعديد من الأهداف المسطرة مسبقا، وهذا ما يسمى بالمخطط الاستراتيجي والعمل على تحديد الآفاق المستقبلية للمجمع على المدى الطويل، ومدى

[1] محمد البشير، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ص 243.

أهميتها الاقتصادية، وكيفية العمل عليها لتحقيقها، وهذا بتكاثف جميع الجهود الطاقم الإداري والقاعدة العمالية الضخمة، ويندرج تحت هذا المطلب عدة نقاط تتمثل في ما يلي:

الفرع الأول: الأهداف الإستراتيجية لمجمع صيدال

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنسية والمساهمة، بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية.

إن صفة المؤسسة العمومية تخول لمجمع صيدال مهمتين أساسيتين:

– ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشرية.

– تحقيق الأهداف المنوطة به من قبل الدولة، بصفتها المساهم الرئيسي.

وفي إطار مهمته الأساسية، حدد مجمع صيدال خطوط العمل التي تمكّنه من ضمان نموه وتعزيز مكانته الرائدة في إنتاج الأدوية الجنسية.

في طليعة هذه الخطوط ، يظهر مخطط شامل ومتكامل للتنمية يرافق توسع المجمع والذي يتمركز حول تثمين الموارد البشرية، تحسين التنظيم ونظام المعلومات، تعزيز ثقافة المؤسسة وتنفيذ سياسة فعالة للاتصال:

– تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى تسوية وتطهير سوق الأدوية.

– المساهمة في الحد من الواردات.

– الانفتاح على الأسواق الخارجية.

– الزيادة من مستوى رضا المستهلك.

ويمكن أن نبين أهم العناصر والأهداف الإستراتيجية لمجمع صيدال، حيث نجد أنها استراتيجية تطويرية تهدف إلى أهداف بعيدة المدى تتمثل في[1]:

1 **الهدف الأول**: إدماج التكنولوجيا الجديدة في ميدان الصناعة الصيدلانية ومحاولة مسايرة التقدم العلمي الدائم، وينعكس هذا الهدف الاستراتيجي على ارض الواقع في عقود الشراكة التي أبرمها مجمع صيدال مع كبريات المؤسسات العالمية في صناعة الأدوية بهدف الاستفادة من خبرة هذه المؤسسات مجالات تخصصها، وتدريب المهندسين والتقنيين على التكنولوجيات التي تستعملها هذه المؤسسات سواء تعلق الأمر بعملية تصميم الأدوية أو تصنيعها أو تقنيات الإنتاج والتحليل ومراقبة الجودة والصيانة هذا من جهة ومن الجهة

[1] محمد البشير بن عمر، المرجع السابق، ص 244.

الأخرى تنعكس أهداف المجمع الإستراتيجية في إنشائها لمراكز البحث والتطوير وإخضاعه للمقاييس العالمية (إيزو) فهو يمثل عنصر حرج للنجاح في تطبيق الإستراتجية.

2 **الهدف الثاني**: استعمال طرق تسيير فعالة يمكن لها السيطرة على جميع نشاطات المؤسسة والقضاء على جميع أشكال الهدر الاقتصادي مع رفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتتجلى هذه الطرق التسييرية الفعالة أولا في تبني المجمع لنظام ضمان الجودة الإدارية العالمية الايزو في أربعة مواقع له وهي: مقر المجمع، وحدة جسر قسنطينة التابعة لبيوتيك، مركز البحث والتطوير، مركب المضادات الحيوية بالمدية.

الفرع الثاني: الأهمية الإقتصادية لمجمع صيدال

المجمع الصناعي صيدال مؤسسة اقتصادية وإنتاجية رائدة في صناعة الأدوية، لها مكانة مرموقة على المستوى الداخلي والخارجي، ويمكن اختصار الأهمية الاقتصادية للمجمع كالآتي[1]:

– تعتبر مجمع صيدال إحدى المؤسسات الصناعية الهامة بالجزائر.

– طاقة الإنتاج مجمع صيدال تبلغ 198 مليون وحدة تامة.

– يعد مجمع صيدال موردا هاما على الصعيد الاجتماعي حيث توفر أكثر من 4060 منصب عمل، وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

– دخول مجمع صيدال إلى عالم البورصة بتجسيدها لسياسة اقتصاد السوق.

– مجمع صيدال نقطة انطلاق أنشطته هي صحة المريض الأمر، الذي يدفعه للتميز وانتهاج الأساليب الحديثة بتقديم منتجات ذات جودة مرتفعة وبأسعار معقولة.

– تحصل مركز البحث و التطوير في المجمع على تسع براءات اختراع وطنية لتسع منتجات وكيفيات تحضير في المجال الصيدلاني.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال (شرحه)

عمل المجمع الصناعي صيدال على تحديد ووضع الهيكل التنظيمي الجديد من خلال دمج كل الفروع ما عدا فرعين سوميديال وايبيرال، حيث يحتوي على ثمانية عشرة مديرية بإضافة إلى المديرية المركزية والمديرية العامة، كذلك احتوائه على تسعة مصانع إنتاجية وثلاث مراكز توزيعية، وتتمثل في العناصر الآتيية[2]:

[1] محمد البشير بن عمر، مرجع سابق ، ص 244

[2] قلال مريم ، مرجع سابق ، ص 120

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

الشكل رقم (2-01): يمثل الهيكل التنظيمي لمجمع الصناعي صيدال

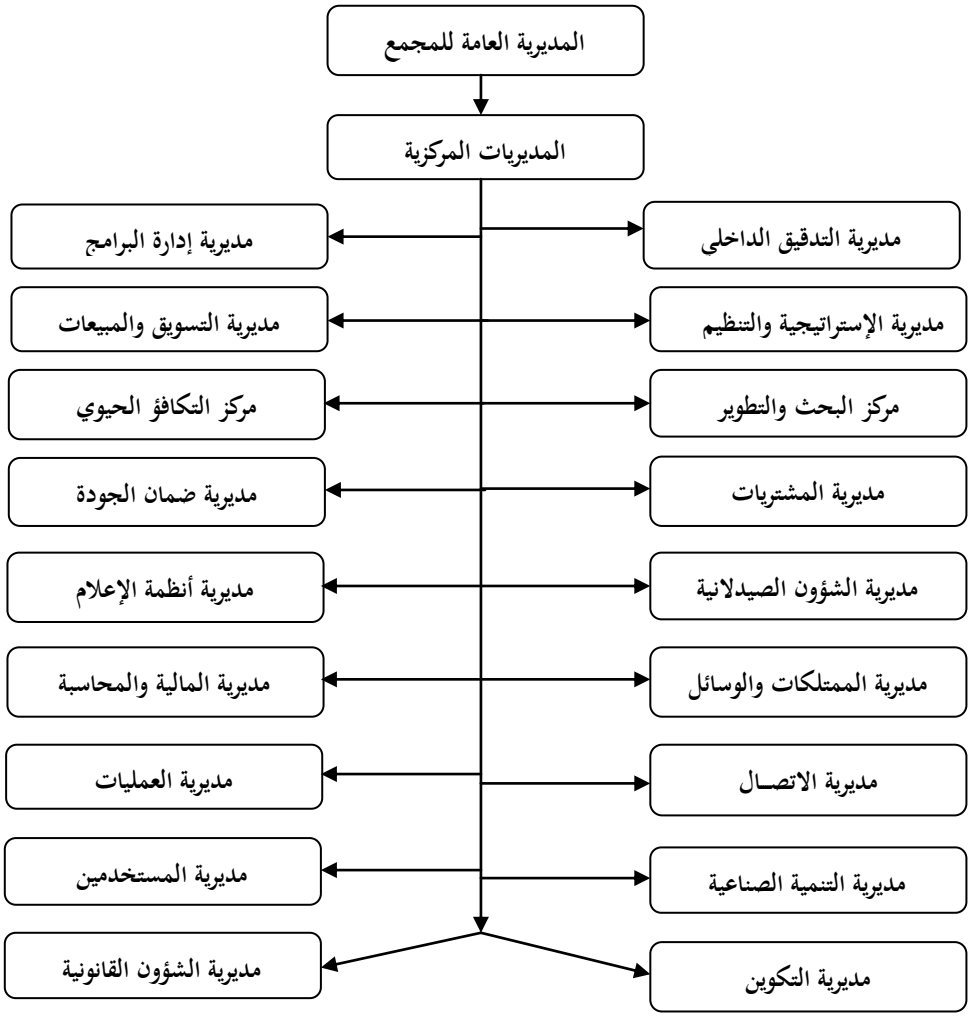

ومن خلال الشكل أعلاه يمكن شرح مختصر للمديريات المركزية للمجمع كما يلي :[1]

أولا: المديرية العامة للمجمع : وهي الوحيدة التي تتحكم في جميع القرارات المتخذة داخل المجمع، وهي مركز لإصدار الأوامر من أعلى الهرم وصولا إلى القاعدة.

ثانيا:الهيكل الإداري الذي تنطوي عليه المديريات المركزية:

وهو مركز التحكم بعد المديرية العامة للمجمع، حيث يقوم بتطبيق التعليمات الموكلة إليه من قبل المديرية العامة، وهي تتكون من ثمانية عشر مديرية كما يلي:

1 -مديرية التدقيق الداخلي: وهي التي تقوم بمراجعة ومراقبة كل العمليات وحسابات المجمع.

2 -مديرية إدارة البرامج: يتم فيها برمجة كل إجراءات المجمع.

[1] محمد البشير بن عمر، مرجع سابق، ص،248.

3 -مديرية الإستراتيجية والتنظيم:

حيث يقوم المجمع فيها بوضع جميع الخطط الإستراتيجية (من رؤية ورسالة وأهداف)، كذلك يتم تسطير الأهداف المراد تحقيقه، وفيها يتم التنظيم الإداري مع كل تحديث من قبل المجمع.

4 -مديرية التسويق والمبيعات:

يتم فيها تسويق أكبر عدد من المنتجات الضرورية للحصول على حجم من المبيعات كبير، ويتم فيها كيفية دراسة السوق واكتساحه بأنواع كثيرة من المنتوجات.

5 -مركز البحث والتطوير:

يتم في هذا المركز توفير كل الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية الضرورية، وتخصيص مبالغ كبيرة من أجل تعزيز القدرة البحثية للمجمع، حيث يعمل المجمع على دراسة الأبحاث المنجزة من قبل الباحثين الأطباء والمختصين في المجمع وتطويرها في مجالات مختلفة (البشرية والبيطرية)، واستقطاب الدراسات الأجنبية وخاصة من المخابر العالمية والعمل عليها للوصول إلى التطور في هذا المجال.

6 -مركز التكافؤ الحيوي: وهو مركز يعمل على توفير التكافؤات الحيوية والمضادات الحيوية في المجمع.

7 -مديرية المشتريات: تهتم هذه المديرية بالممتلكات المجمع، حيث تقوم بعملية الشراء والتنازلات والتجديد والاستثمارات.

8 -مديرية ضمان الجودة:

يعمل فيها المجمع على إظهار القدرات التصنيعية ذو مواصفات عالمية من شأنها التفكير في الحصول على ضمانات الجودة من خلال المجالات المتنوعة.

9 -مديرية الشؤون الصيدلانية: وهي التي تقوم بإدارة الشؤون الصيدلانية عبر كافة التراب الوطني.

10 -مديرية أنظمة الإعلام: يسعي مجمع صيدال إلى ترتيب كل الأنظمة الإعلامية في ما يخص المنتجات التسويقية، وإعلام كل المديريات المجمع.

11 -مديرية المالية والمحاسبة:

يتم فيها إفصاح وإعداد جميع القوائم المالية والحسابات وترتيبها، من خلال وضعها في جداول على شكل ميزانيات ودفاتر الأستاذ.....إلخ.

12 - مديرية الممتلكات والوسائل العامة: يتم فيها إعداد ممتلكات المجمع والوسائل العامة والخاصة بالمديريات.

13 - مديرية الاتصال:

يعمل المجمع على الاتصال بجميع الوحدات والفروع والمديريات والمصانع ومراكز التوزيع عن طريق الأجهزة المتطورة مثلا: الانترنيت والإيميل .....إلخ.

14 – مديرية العمليات: يتم فيها كل العمليات الخاصة بالمجمع.

15 – مديرية التنمية الصناعية: يعمل المجمع على تنمية الصناعة وتطوير كل مستلزمات التنمية المستدامة لنهوض بالاقتصاد الوطني، وبالمؤسسة خاصة.

16 – مديرية المستخدمين: يسعى المجمع للحفاظ على أجور مستخدميه وزيادة من المكافآت والعلاوات وتوفير التأمين وتوزيع الأرباح عليهم.

17 – مديرية التكوين:

يتم في هذه المديرية إعلانات تكوينية للعمال والإطارات وتقنيين الساميين، من أجل تدريسهم وتدريبهم ودعمهم والسهر على توفير كل مستلزمات المادية والمعنوية، للحصول على شريحة ونخبة مكونة من العمال المحترفين في شتى المجالات التي يتوفر عليها المجمع.

18 – مديرية الشؤون القانونية: وهي التي تهتم بجميع القوانين واللوائح الخاصة بالمجمع، وشؤونه القانونية والمنازعات وغيرها مع العمال والزبائن وحتى الموردون .....إلخ. [1]

[1] محمد البشير بن عمر ، مرجع سابق ، ص 248.

المبحث الثاني: تحليل المردوديات في مجمع صيدال خلال السنوات (2014-2016).

من بين العوامل المحددة لمستوى الأداء المالي في المجمع، هو تحليل المردوديات حيث يهتم بعضها بالنشاط الرئيسي واستبعاد الأنشطة الثانوية، والبعض الآخر يهتم بالنشاط الإجمالي للمجمع ككل، أي تدخل في تكوينها كافة العناصر والتدفقات المالية، من خلال جدول الحسابات النتائج و الميزانيات، وتعتبر هذه المردوديات أدوات لقياس الفعالية الاقتصادية للنشاط، كذلك تعتبر معيارا لاتخاذ بعض القرارات الهامة داخل المجمع، كما تعتبر وسيلة في يد متخذي القرارات المالية في قياس الإقراض وأثر الإستيدانة عليها. وتتمثل في المردودية الإقتصادية والمردودية المالية.

المطلب الأول: تحليل المردودية الإقتصادية

بعد التطرق في الجانب النظري إلى تعريف المردودية الاقتصادية وإعطاء الصيغة الرياضية المكونة لها، والتي تهدف إلى قياس مدى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، من خلال التحليل جدول حسابات النتائج والميزانية الاقتصادية، ويتم خلال هذا الفرع حساب هذه المردودية كما يلي:

الفرع الأول : حساب معدل المردودية الاقتصادية للمجمع خلال السنوات (2014-2016):

يمكن حساب معدل المردودية الاقتصادية للمجمع من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2) يوضح حساب معدل المردودية الاقتصادية للمجمع خلال السنوات (2014-2016)

البيان	2014	2015	2016
نتيجة الاستغلال	1645767193.17	2623879985,42	2521986318,71
الأصول الاقتصادية	23180591100,45	53512323401,10	75676853298,70
معدل المردودية الاقتصادية	%4.72	%5.83	%7.64

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانيات المجمع

الفرع الثاني : التحليل والتعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في معدل المردودية الاقتصادية للمجمع خلال السنوات 2014إلى 2016، حيث بلغ معدل المردودية الاقتصادية في سنة 2014 بـ: 04,72 %، وارتفعت لتصل إلى 5,83 % في سنة 2015، هذا راجع إلى التحسن في تسيير عناصر دورة الاستغلال وانخفاض استثمارات المجمع وقلة الديون نتيجة عملية التوسع وقلة الإنتاج وإعادة هيكلة المجمع والزيادة في الأموال الخاصة نتيجة إلى عمليات البيع، مما يلاحظ كذلك إنخفاظ طفيف في سنة 2016 والذي يقدر بـ: 7,64 %.

المطلب الثاني : تحليل المردودية المالية

يقوم المجمع بتحديد هذا المعدل وتحليله انطلاقا من الكشوف المالية، حيث يعتمد على هذا المؤشر كونه مهم في عملية التحليل الأداء الكلي للشركة، كذلك يساعد متخذي القرار في اتخاذ القرارات المالية السليمة قصد التحديد والتعرف على النشاط الكلي واستخراج نقاط القوة والزيادة في تحسينها والعمل عليها، ونقاط الضعف وتداركها والعمل على تصحيحها، ويتم حساب هذا المعدلكما يلي:

الفرع الأول: حساب معدل المردودية المالية للمجمع خلال السنوات (2014-2016):

من خلال ما سبق يمكن حساب المردودية المالية للمجمع كما يوضحها الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-2): يوضح حساب معدل المردودية المالية للمجمع خلال السنوات (2014-2016):

البيان	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	1108769523,00	2060480315,80	1965160951,44
الأموال الخاصة	30765243529,36	33607235605.11	85447685400,19
معدل المردودية المالية	% 3,6	% 6,2	% 8,4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانيات المجمع.

الفرع الثاني : التحليل والتعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في معدل المردودية المالية للمجمع خلال السنوات، ففي سنة 2014 قدر معدل المردودية المالية بـ: 3,6 %، ليزداد هذه المعدل ليصل في سنة 2015 إلى 06,2 %، وهذا راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة والنتيجة الصافية، مما يدل على الزيادة في الإنتاج والطلب على منتجاتها وزيادة المبيعات والانخفاض الشديد في الإستدانة الصافية، كذلك الفوائض المالية كانت كبيرة مما تعمل على زيادة نتيجة الاستغلال وبالتالي تزداد النتيجة الصافية. فإننا نلاحظ الارتفاع في معدل المردودية المالية لسنة 2016 والذي يقدر بـ: 8,4 %.

خلاصة الفصل

بعد تطرقنا لدراستنا التطبيقية قمنا باستخلاص ما يلي :

- المردودية مهمة في التحليل المالي في المؤسسة .
- المردودية هي أحد المؤشرات الأداء المالي في المجمع الصيناعي صيدال .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية للبحث ودراسة الإشكالية التالية :

كيف تساهم دراسة المردوديات في المؤسسة ؟ يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

نتائج البحث :

– أن المردودية جزء لا يتجزأ من المؤسسة الإقتصادية .

– المردودية المالية هي من أهم العناصر التي تتحكم في الوضعية المالية للمؤسسة .

– المردودية هي أحد مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

– من خلال الدراسة التطبيقية فإننا نستنتج أن المردودية خلال الفترات (2014-2016) كانت متزايدة وبالتالي إذا إرتفعت نسبة المردودية فإننا نتحصل على أداء جيد للمؤسسة.

– المردودية الإ قتصادية تساهم في تحسين دورة الإستغلال أما المردودية المالية فهي بدورها تساعم في تحسين الاداء المالي للمؤسسة ككل.

توصيات البحث :

– يجب على المجمع الصناعي صيدال إلتزامه بالمردودية وعدم إستغنائه عنها.

– يتم تحسين الأداء المالي للمجمع الصناعي صيدال لتطبيق وحساب مؤشرات المردودية الإقتصادية والمردودية المالية .

أفاق الدراسة :

في الأخير لايجدر القول بأننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع ،وهذا راجع لعجزنا أو ضعفنا الذي لايخلو منه أي جهد بشري ،ورغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث محاولة لإعطاء قيمة مضافة ولو بسيطة سواء للمسؤولين عن إدارة المؤسسات المعنية بالدراسة ،أوللطلبة والباحثين من خلال الإستفادة منه في دراستهم المستقبلية وننهي بحثنا بطرح بعض المواضيع التي قد تكون مواضيع مفيدة وقابلة للدراسة مستقبلا :

– أهمية المردودية الإقتصادية والمردودية المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

– دراسة أثر المردودية المالية والمردودية الإقتصادية على ربحية المؤسسة .

– مساهمة المردوديات في تحسين تنافسية المؤسسة الإقتصادية .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب :

1. محمد صالح الحناوي،أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة،دار النهضة العربية.
2. ناصر دادي عدون، نواصري محمد فتحي، دراسة الحالات المالية،دار الأفاق 1990.
3. ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير،المحاسبة التحليلية دار المحمدية الحامة طبعة 2 1990.
4. وليد ناجي الحيالي،الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،رئيس الأكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

ثالثا : أطروحات دكتوراه :

محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات ، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح–ورقلة– 2017.

ثانيا: المذكرات

1. قلال مريم ،كيفية ترويج الأدوية في الجزائر،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،جامعة أمحمد بوترة –بومرداس–2014/2013.
2. بليحة فتيحة،دراسة علاقة ارتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية ،مذكرة ماستر غير منشورة ،جامعة ورقلة 2012.
3. طالبي نوال/بهلول صبيحة، تحليل ملاءة ومردودية شركات الأتمين،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة الجيلاني بونعامة ،بخميس مليانة،2017/2016.
4. ميلودي ميلي، أثر الرفع المالي على المردودية الأموال الخاصة ودرجة المخاطرة،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2013.
5. قرش عبد الوهاب ،دراسة وتحليل مردودية وكالة بنكية،مذكرة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة في البنوك ،المدرسة العليا لتجارة ،أغا –الجزائر– 2004– 2005.
6. صفاء الغول، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نموذجا) ،مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012.
7. خامرة الطاهر، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة لليسانس ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013 .

الملخّص:

والتحدث عن المردودية موضوع هام حيث من خلال هذه الأخيرة لأي مؤسسة كانت ، نستطيع أن نحكم عن قدرة هذه المؤسسة في السيطرة على الأموال الإنتاجية والإستغلال العقلاني لكافة مواردها البشرية والمالية ،وكان موضوع بحثنا عن المردودية والذي قسمناه الى فصلين ،ففي الفصل الأول قمنا بتعريف المردودية والتحدث عن أهم مقاييسسها ومتطلباتها ومكوناتها ،وإستوجب علينا تدعيم بحثنا بدراسة ميدانية فكانت هي موضوع الحديث في الفصل الثاني فقد إخترنا المجمع الصناعي صيدال فقمنا بذكر مراحل نشأته وتطوره وتعريفه كما لم ننسى أهدافه ومدى أهميته الإقتصادية ، وفي الأخير وضعنا هيكله التنظيمي بالإعتماد على المعلومات من قبل المجمع لتوضيحه بصورة أدق ،ونستنج

- ان للمردودية أهمية بالغة للمؤسسة الإقتصادية.

- المردودية هي أحد مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

مفاتيح:

- المردودية الإقتصادية.
- المردودية المالية.
- المجمع الصناعي صيدال.